

وموقع الرجعي لا يجامع
 ورفقة منصف الطلاق
 ولو نوي الثلاث بالطلاق صح
 وباطل اضافة الطلاق
 وعنفها في عدة التحريم
 لو ات زوج الحامل الصغير
 وحيضة علة ام الولد
 وفي فساد الزوج بالثلاث
 وواقع طهار اهل الذمية
 والتي بعد مدة الحيلاء
 ورفقها لا يوجب التصفيا
 ولا يكون الغيب باللسان
 وليس بالشهادة اللعان
 فلم يكن اهلية الشهادة
 ونثبت العروة باللعان

ثم الكتابات لها رواج
 لا رفقها والاصل بالطلاق
 او قال ان طلق منك صح
 البر وخبره الملبس بالطلاق
 تغير العدة بالتسليم
 فاما عدتها المشهور
 ورفقة العنز فصح العقد
 لحق للمرأة في الميراث
 وعوده الاستاذون العزبة
 في يوم يجزىم بالافضاء
 لمدة الحيلاء منها فافروا
 بالتسليم او مسافة البلدان
 لكننا القاطن الايمان
 ينها شرطه باسادة
 من عنده قبل اللعان الثالث

ويوجب اللعان نفي الحبل
 لو شهد الزوج عليها بالزنا
 والولد العاقق في التفريق
 والخلع فسخ وعلى الربيعة
 وليس في الميت حد او فاعلم

من قبل وضع الحبل سمع واعقل
 مع الثلاث لم يجز وقد روي
 يلحق اي المبتون يثبت في
 والطفلة المولادة في الميتة
 ولو من الزوج رضاع فافهم

كتاب

العاقق والمكات والولاء

وملكه ذال الرجم المحرم في
 وفي عبيد اعنتوا ولم يسع
 لو قال انت طالق وقد نوت
 من ولد ربي من زوجها الذي عقد
 لو كانت لعد الصغير يحد
 وباطل كتابه بلا اجل
 ويوت من كوتب فسخ العقد
 ولا تراث بالمولات ولا

غير الولاد ليس عتقا فان عرف
 للكاثلت الملاحم بالفرع
 به العاقق صح ذلك استوي
 ثم اشترىها لم تصر ام الولد
 وجاز بيع الذي يحد بغير
 وفيه حجة ربع البذل
 يموت عن ملاءة او فسد
 عقلها وباطل هذا الولا

الايمان